القاض المكي بن باديس القسنطيني (١٨٢٠ – ١٨٩٠) وموقفه من قضايا عصره

د. فارس كعوان

قسم التاريخ
جامعة فرحات عباس – سطيف
الجمهورية الجزائرية

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

فارس كعوان، القاضي المكي بن باديس القسنطيني (١٨٢٠ – ١٨٩٠) وموقفه من قضايا عصره.- دورية كان التاريخية.- العدد العشرون؛ يونيو ٢٠١٣. ص ٤٨ – ٥٣.

www.kanhistorique.org ISSN: 2090 - 0449

كان التاريخية: رقمية الموطن .. عربية الهوية .. عالمية الأداء

مُلَخّص

لعبت النخب التقليدية دورًا بارزًا ومؤثرًا في تاريخ الجزائر المعاصر، وبرز ذلك الدور عبر أشكال مختلفة منها اشتراكهم في الحياة السياسية واندماجهم في قضايا عصرهم خصوصًا بعد ظهور الطباعة التي استثمرتها هذه الفئة لإيصال صوتها للسياسيين الفرنسيين، ولم يحد القاضي المكي بن باديس القسنطيني عن هذا الإطار، وهو نموذج مميز لموقف هذه النخب من السياسة الفرنسية ومن التحولات السوسيو ثقافية التي أفرزتها هذه السياسة.

مُقَدِّمَة

يُعدّ الشيخ المكي بن باديس من الرواد المبكرين للحركة الوطنية الجزائرية في إقليم قسنطينة خلال القرن التاسع عشر، حيث عمل على إصلاح القضاء والمناداة بإعطاء حقوق سياسية للأهالي الجزائريين الذين عانوا كثيرًا من القوانين التعسفية الاستعمارية. وقد نشر القاضي المكي بن باديس منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر كتيبات تحث الإدارة الاستعمارية على الإصلاح، وترشدها للحلول، مستخدمًا وسائل وطرق جديدة لإبلاغ آرائه.

١ـ التعريف بالقاضي المصلح المكي بن باديس ومساره المهني

هو المكي بن محمد كحّول بن الحاج علي النوري بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن بركات بن عبد الرحمن بن باديس الصنهاجي.[١] يُنتسب المكي بن باديس لأسرة تعد من أشهر الأسر الحضرية في قسنطينة، هذه الأسرة التي أنجبت كما ورد في المصادر أربعين من العلماء والقضاة أو "أربعين رزّة " بتعبير أهالي قسنطينة كما ذكر فايسات في كتابه تاريخ قسنطينة[٢] وصار منصب القضاء امتيازًا تمتعت به الأسرة لفترة طويلة.[٣]

وقد كتب فايسات سنة ١٨٦٧ يصف الشيخ المكي قائلاً: "إن الممثل الحالي لأسرة ابن باديس يبدو أنه جمع في شخصيته كل الخصال التي اشتهر بها أسلافه، وحاز نتيجة ذلك على مناصب مختلفة كالقضاء في قسنطينة، وعضوية المجلس البلدي، وعضوية المجلس العام، ونائب رئيس جمعية.... وحاز على وسام جوقة الشرف، وهو أحد الذين تفهموا الحضارة وطالبوا بمواكبتها".[٤]

ولد المكي بن باديس في مدينة قسنطينة عاصمة الشرق الجزائري سنة ١٨٢٠، وزاول التعليم بما تبقى من زواياها ومدارسها،[٥] وكان تعليمه يتركز على اللغة العربية والفقه والتوحيد تمهيدًا لمزاولة نشاط القضاء، كما درس اللغة الفرنسية على المستشرق الفرنسي المعروف شيربونو في الفترة ما بين (١٨٤٧-١٨٥٠).[٦] وإضافة إلى تضلّعه في الفقه فقد كان الشيخ المكي شغوفًا بمطالعة بعض الكتب الأدبية وكتب الأخلاق ككتاب "الفرج بعد الشدة" لأبي علي محسن بن علي التنوخي الذي كان يمتلك نسخة خطية منه في مكتبته كما أفاد شيربونو.[٧]

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

وعند إنشاء المصالح الأهلية في قسنطينة عُيّن الشيخ المكي نائبًا للشيخ الشاذلي قاضي الدائرة العسكرية، ثم شغل فيما بعد منصب القاضي لما تولى الشاذلي منصب أستاذ الفقه في المدرسة الفرنسية - الإسلامية، وارتقى المكي سُلّم الوظائف بسرعة حيث صدر في ٦ أبريل ١٨٥١ قرار بتعيينه قاضيًا في الإدارة الإقليمية للشؤون العربية في قسنطينة. وانتدب سنة ١٨٥٥ كمفوض ممثل للجزائر في المعرض العالمي الذي أقيم بباريس لعرض المنتوجات الفلاحية والصناعية، وهذا يبيّن مرة أخرى مكانته التي تبوأها مبكرا حيث لم يكن له من العمر حينها سوى خمسة وثلاثين عاما.[٨]

وفي سنة ١٨٥٦ عمل قاضيًا مع الشيخ محمد بن عزوز في نواحي قسنطينة، ولعل ذلك في منطقة وادي العثمانية كما ذكر سعد الله،[٩] وذلك بعد صدور مرسوم ١ أكتوبر ١٨٥٤ الذي نظم محاكم الشريعة الإسلامية في الجزائر، ثم عيّن سنة ١٨٥٨ نائبًا في المجلس العام لعمالة قسنطينة، وفي سنة ١٨٦٠ مُنح وسام جوقة الشرف من يد نابوليون الثالث نتيجة شخصيته القوية والفاعلة ونشاطه في وظائفه[١٠] كما انتخب للاستشارة في مدينتي الجزائر وباريس.[١١]

واختير مرة أخرى سنة ١٨٦٧ كمفوض ممثل للجزائر في المعرض العالمي المخصص للفن والصناعة الذي أقيم بباريس، وكان الأمير عبد القادر من بين الشخصيات المدعوة لحضور هذا المعرض.[١٢] وفي سنة ١٨٧٢ عُيّن قاضيًا مالكيًا على مدينة قسنطينة خلفًا للسيد امحمد بن عزوز، وظل يشغل هذا المنصب حتى سنة ١٨٧٧ ليخلفه السيد علي بن قارة.[١٣] وقد ذكر سعد الله أن تعيينه جاء باقتراح من الضابط بواسوني الذي عُرف عند الأهالي بالقبطان بوسنة.[١٤]

وفي سنة ١٨٧٥ حاز الشيخ المكي على تقدير عميد أكاديمية مدينة الجزائر، وصار عضوًا في مجلس التعليم العمومي، واستغل هذه الفرصة من أجل المطالبة بنشر التعليم في صفوف الأهالي لأنه أحسن وسيلة لمقاومة الوضع البائس الذي كانوا يعيشونه.[١٥] وفي سنة ١٨٧٨ أقيم المعرض الدولي مرة أخرى بباريس، واختير المكي بن باديس مع عدد من الأعيان[١٦] لتمثيل الجزائر في ذلك المعرض، وبعد عودته للجزائر اختير رئيسًا للجنة الدينية الإسلامية في قسنطينة وكامل المقاطعة.[١٧] وقد توفي الشيخ المكي بن باديس حوالي سنة ١٨٩٠ وخلفه ابنه حميدة بن باديس في النشاط السياسي حيث صار المتحدث باسم العائلة.[١٨]

٢ـ علاقات القاضي المكي برجال عصره

٢/١- علاقته بالأمير عبد القادر:

ذكر الباحث "آلان كريستيلو"*Cristallo* أن المكي بن باديس كان على اتصال بالأمير عبد القادر الذي كان حينها بدمشق، وأن ذلك الاتصال إما كان مباشرًا، وفي هذه الحالة فقد يكون المكي في طريقه للحج قد زار الأمير، وإما أن يكون ذلك الاتصال بواسطة الشيخ عبد القادر المجاوي الذي ربطته علاقة مصاهرة مع فرع من أسرة الأمير عبد القادر وهو فرع بوطالب،[١٩] وأضاف كريستيلو أن المجاوي نسج علاقة مع أسرة بوطالب في المغرب الأقصى، فقد كان الأخوان أحمد والميلود ابنا علي بوطالب يقيمان في طنجة حيث كان يزاول دراسته.[٢٠]

وكان المجاوي قد استقر في قسنطينة سنة ١٨٦٩،[٢١] وعلّم في أحد مساجدها لعله الجامع الأخضر أو أحد المساجد الأخرى، ويقول الشيخ دبوز إن أهل قسنطينة قد يكونوا فتحوا له محلاً للتدريس، وفي الفترة ما بين (١٨٦٩- ١٨٧٣) برزت موهبته التعليمية فابتدأ التدريس للتلاميذ، وكانت أخباره تنتقل بين بيوت الأسر القسنطينية ومنها أسرة ابن باديس.[٢٢]

٢/٢- علاقته بإسماعيل عربان:

اشتهر إسماعيل عربان - وهو ابن زواج مختلط من جزر الهند الغربية- بمناصرته لقضايا الأهالي، بصفته مسلمًا مثلهم وصاحب أفكار تقدمية متأثرة بآراء المذهب الفلسفي السان سيموني، وقد استقر عربان بقسنطينة، وتزوج بها من امرأة مسلمة سنة ١٨٤٠، وأصبح على احتكاك كبير مع النخبة المثقفة القسنطينية وعلى رأسها الشيخ المكي بن باديس، ووجد مشروع المملكة العربية الذي تبناه نابوليون الثالث ما بين (١٨٦٥- ١٨٦٩) ترحيبًا من لدن بعض زعماء الأهالي على اعتبار أنه يحقق بعض مطالبهم السياسية والاجتماعية.

وفي سنة ١٨٦٥ أقام الحاكم العام الفرنسي لجنة قاسطمبيد Gatambid، وأسهم فيها إسماعيل عربان رفقة خمسة فرنسيين آخرين، وكان من مهام اللجنة دراسة أوضاع الأهالي الجزائريين وتقديم اقتراحات، وتشكّلت لجنة من قادة الأهالي تضم كلاً من: الشيخ المكي بن باديس، وحسن بن بريهمات مدير مدرسة الجزائر، وحمزة بن رحال عن ندرومة، والمفتي العياشي بن برنو من مستغانم، وسليمان بن صيام آغا مليانة، والحاج محمد بن زغودة قاضي مدينة الجزائر، ومحمد بن الحاج محمد قاضي سكيكدة.

وكان الشيخ المكي هو المتحدث الرسمي للجنة الأهالي فقدّم بعض الاقتراحات أمام المجلس العام لعمالة قسنطينة في سبتمبر ١٨٦٥ عبّرت عن وجهة نظره في مجال إصلاح القضاء والتعليم، وتضمنت اقتراحاته الاحتجاج على احتكار خريجي المدارس الرسمية الثلاث لوظائف المحاكم، واقترح تأسيس نظام الامتحانات لتوظيف المتخرجين من زوايا الوطن أو من جامعات الدول الإسلامية كالقرويين وجامع الزيتونة، وقد استحسن المجلس العام آراء ابن باديس باعتبار أن المتخرجين من المدارس الثلاثة لا يتوفرون دومًا على الكفاءة المطلوبة، وأيضًا حاجة الجهاز الإداري الفرنسي إلى متعاونين جدد بعدد يفوق عدد المتخرجين من المدارس المذكورة.[٢٣]

وطالب ابن باديس من لجنة قاسطمبيد عند الاجتماع بأعضائها بتأسيس مجالس مستقلة للقضاء خاصة بالأهالي، ولكن اللجنة وبعد ضغط من المستوطنين لم تقم بالدور الذي كان منوطًا بها، وكل ما فعلته في النهاية هو تأسيس مجلس استشاري شكلي

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

مجرد من السلطة الفعلية. وقد أظهر ذلك مدى تطور مطالب الشيخ المكي بن باديس من جهة، ومن جهة أخرى بيّن عدم جدية الإدارة الاستعمارية في الإصلاح، لكن كان على الشيخ المكي مواصلة النشاط الإصلاحي دون كلل.[٢٤]

٣ـ تضامن الشيخ المكي مع الأهالي أثناء مجاعات الستينيات

عرفت الجزائر سنوات الستينيات تدهورًا معيشيًا كبيرًا نتيجة قانون السناتوس كونسولت واستيلاء المستوطنين على أراضي الأهالي، وإجبارهم على العمل خماسة أو النزوح القسري منها، وزاد من حدة الوضع الجفاف الذي ضرب البلاد، وألقى بثقله على الوضع البائس لهؤلاء الأهالي. وخلال سنتي (١٨٦٦-١٨٦٧) انتشرت عدوى الوباء وصاحبته المجاعة والطاعون والجدري والكوليرا،[٢٥] كما اكتسحت أفواج الجراد البلاد والتهمت الحقول الزراعية، فشحّ الطعام وتعرّض الناس لضائقة كبيرة، وتفاقمت الأزمة بعد شح الأمطار سنوات ١٨٦٧ و ١٨٦٨، وارتفعت نتيجة لذلك أسعار المواد الغذائية بشكل مذهل لدرجة أن سعر الصاع من القمح ارتفع إلى مائة فرنك بعد أن كان يساوي ستة وعشرين فرنكًا قبل الأزمة.[٢٦]

وفي منطقة قسنطينة عرفت الأوضاع تدهورًا كبيرًا خصوصًا عامي (١٨٦٦-١٨٦٧) عبر عنها العنتري في كتابه مجاعات قسنطينة بقوله :"واجتمعت على الخلائق حينئذ ثلاث مصائب عظام؛ فالأول منها ضياع الزرع، والثانية موت المواشي التي غالبًا معيشة الناس منها، والثالثة كثرة الموت بسبب الوباء الذي نزل في ذلك الوقت ...".[٢٧] وباعتبار أسرة ابن باديس من الأسر الثرية في المدينة حيث امتلكت مساحات زراعية شاسعة امتدت حتى نواحي قسنطينة بالخروب وواد الزناتي وكانت تدر عليهم أموالاً طائلة،[٢٨] أبدى الشيخ المكي بن باديس تضامنًا كبيرًا مع أهالي مدينته، وفتح أبوابه للمساعدات المادية والعينية، وذلك منذ سنة ١٨٦٢.

وخلال سنة ١٨٦٨ أبدى الشيخ المكي مع عدد من الأعيان تضامنًا كبيرًا مع البؤساء والمنكوبين، حيث فتح مطامير حبوبه أمامهم وأنفق عليهم أمواله فأنقذ الجوعى، وتكفل بعلاج المرضى، فتعززت مكانته لدى الأهالي بعد المساعدات المالية التي قدمها لهم،[٢٩] واستغل هو ذلك لمعرفة الوضع الحقيقي لهؤلاء بعيدًا عن التقارير الإدارية الفرنسية التي كانت غالبًا ما تصوّر الوضع العام للأهالي بأنه في تحسن دائم في ظل الإدارة الفرنسية، وأن الإجراءات التي تتخذها هي دومًا في مصلحتهم.

وفي سنة ١٨٦٩ تشكّلت لجنة تحقيق لدراسة أسباب المجاعة أجابها المكي بن باديس مع حسن بن برهمات وأحمد ولد قادي فقالوا: "... نعم كان في السالف كثير من الفلاحين يكون عندهم الفاضل في الزرع عن قدر كفايتهم فيحفظونه في المطامير ويخرجونه وقت المسغبة ليدفعوا المضرة، ولما حل بهم غلو السعر في كراء الأرض الدومينية وغيرها من الزيادة في المغرم، وصارت الحاجة تدعوهم إلى قرض الدراهم بالفائدة المضرة كستين في المائة ونحو ذلك ممن انتصب لذلك ولم يرحم خلق الله، كما تدعوهم الحاجة إلى بيع الزرع والصوف قبل أوانها بأقل من نصف القيمة فصار الزوع الذي يحصدونه في الصيف يخرج كله من أيديهم في الشأن المذكور ولم يبق بأيديهم فاضل يدخرونه."[٣٠] وهذا التصريح من جانب المكي بن باديس وغيره من الأعيان يدل على إدراكهم العميق للدور اليهودي في قرض الأموال بالربا للأهالي من أجل انتزاع أراضيهم وممتلكاتهم.

٤ـ موقف المكي بن باديس من السياسة الفرنسية

١/٤- موقفه من ثورة المقراني والحداد سنة ١٨٧١:

من المواقف الغريبة للنخب الجزائرية في القرن التاسع عشر تأييدهم للسياسة الاستعمارية في بعض جوانبها، وخصوصًا بعد اندلاع ثورة المقراني والحداد سنة ١٨٧١، هذه الثورة التي شكّلت منعرجًا حاسمًا في تاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ولم تعد الإدارة الاستعمارية بعدها تمنح ثقتها للأعيان من الأهالي بعد أن أثبتت لها أحداث الثورة خطورة ذلك. وقد وقع جدل كبير بين الكتاب حول موقف النخبة القسنطينية من هذه الثورة، ففي حين أورد الكاتب الفرنسي لويس رين في كتابه تاريخ ثورة ١٨٧١ ترجمة للرسالة التي بعثها أعيان قسنطينة -وكان من بينهم الشيخ المكي بن باديس- لتأييد الأميرال الكونت دي قيدون في ٢٩ أفريل ١٨٧١،[٣١] فإن الباحث يحي بوعزيز شكّك في هذه الرسالة خصوصًا وأنه لم يعثر على الأصل العربي لها في الأرشيف الفرنسي.[٣٢]

٢/٤- موقفه من الاعتداء على الدين والقضاء الإسلامي:

تولى المكي بن باديس القضاء لفترة طويلة، ولارتباط القضاء الأهلي بالشريعة الإسلامية فقد دافع عن استقلاليته، ووضّح للفرنسيين الأضرار الناجمة عن سياسة الدمج القضائي، ورفض الأهالي للقضاء الفرنسي الذي لا يتماشى مع عاداتهم، ولا يتناسب مع أوضاعهم نظرًا لتكاليفه الباهظة.

وفي سنة ١٨٨٩ ألّف الشيخ المكي رسالة بالعربية عن وضع القضاء والقضاة ترجمت للفرنسية ونشرت في ٥٠٠ نسخة،[٣٣] وفي هذه الرسالة دافع عن القضاء الإسلامي ودعا لاسترجاع صلاحياته من قضاة الصلح الفرنسيين، وقدّم بعض الحجج في ذلك منها أن القضاء الإسلامي غير مكلف ماديًا مقارنة مع القضاء الفرنسي وإجراءاته تتميز بالبساطة على عكس القضاء الفرنسي المعقد من ناحية القوانين والإجراءات، ودافع ابن باديس عن حرية الجزائريين في اختيار القاضي والشريعة التي يحتكمون إليها.[٣٤]

وكان الشيخ المكي مستعدًا للتفاوض مع الفرنسيين في الشؤون السياسية والاقتصادية، ولكنه رفض المساومة على الشؤون الدينية، فقد كتب يقول أن هناك ثلاثة أمور تقرر مصير الإنسان وهي الاعتداء على ثروته الدنيوية، والاعتداء على بدنه، والاعتداء على دينه، وأخف هذه الاعتداءات هو الأول، وأوسطها الثاني، ولكن أخطرها هو الاعتداء الثالث لأنه اعتداء على ما هو مقدس عند الضمير الإنساني.[٣٥]

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

٣/٤- موقفه من التجنيس الجماعي لليهود:

طُرحت مسألة تجنيس اليهود بالجنسية الفرنسية منذ بدايات الاحتلال، وفي سنة ١٨٤٥ وُضع اليهود تحت سلطة المجلس الملي consistoire والحاخامات مثلما كان الأمر جاريًا في فرنسا. ورغم صدور قانون التجنيس في ١٤ جويلية (يوليو) ١٨٦٥ الذي سمح البند الثاني منه لليهود بالتجنس بالجنسية الفرنسية في ظل القانون الفرنسي، إلا أن اليهود كانوا يبحثون عن قانون يضمن لهم التجنس الجماعي مع الحفاظ على حريتهم الدينية وأحوالهم الشخصية، وهو ما تحقق لهم مع قانون كريميو في ٢٤ أكتوبر ١٨٧٠.

وحاول اليهود معرفة رأي الأعيان من الأهالي حول مسألة التجنيس وتبرير ذلك التجنيس الجماعي، فطلب مجلسهم العام بمقاطعة قسنطينة من أعيان الأهالي إصدار بيان للإعلان عن موقفهم الرسمي من هذا المرسوم، فوافق هؤلاء الأعيان على هذا الطلب مُرغمين بضغط من اليهود والإدارة الفرنسية، وصدر ذلك الإعلان في ٢٠ جوان (يونيه) ١٨٧١ وجاء مذيلاً بتوقيع ٢١ شخصية من القضاة والممثلين النيابيين وكبار الملاك بالمقاطعة، وكان توقيع الشيخ المكي بن باديس بصفته قاضيًا وفارس جوقة الشرف ونائب عام وبلدي ومالك ومُزارع.[٣٦]

ولكن بعد أيام قليلة تفطن أعيان الأهالي للأبعاد الحقيقية لهذا القانون فأصدروا رسالة في ٢٥ جوان ١٨٧١ وجهوها إلى نائبي عمالة قسنطينة بديوان الدولة الفرنسية، وجاء في الرسالة رفض هؤلاء الأعيان والمكي بن باديس واحد منهم وهو على رأس الموقعين- أنهم يرفضون التجنيس الجماعي لليهود وطالبوا من الدولة إبطاله، والإبقاء على القانون الأول الذي يسمح لأي فرد في الجزائر بطلب الجنسية الفرنسية فرديًا.[٣٧]

وهكذا؛ فقد أدرك بن باديس أن قرار كريميو الذي حاول اليهود مخادعة أعيان الأهلي في مضمونه، هو قرار خطير يهدف إلى تقوية النفوذ اليهودي في الجزائر، وإيصال اليهود عبره إلى أسمى المناصب السياسية والإدارية والتحكّم بعدها في مصير البلاد.

٤/٤- موقفه من قانون الأهالي:

عملت الإدارة الفرنسية على تكميم أفواه الأعيان بعد ثورة المقراني سنة ١٨٧١ واستغلت حالة الهلع التي سادت وسط الأهالي بفعل القوانين التعسفية، ولجوء عدد منهم للسرقة لسد رمقهم فبدأت تطبق عقوبات عشوائية، وهنا تدخل القاضي المكي بن باديس وطالب الإدارة الفرنسية أن تُطبّق الشريعة الإسلامية في القصاص من الأشخاص الذين تثبت عليهم التهمة، ووضع في ذلك كتيبًا سماه: "بيان القوانين الردعية المطبقة على اللصوص في الأرياف الجزائرية" وهو كتيب ألفه بالعربية ثم ترجم إلى الفرنسية.[٣٨]

ونشر هذا الكتيب سنة ١٨٧٥ وكان ذلك في غمرة التعسف الذي جرى بعد ثورة ١٨٧١ وبداية تطبيق قانون الأهالي، وحاول ابن باديس من خلال هذا الكتيب- وقد كان حينها قاضيًا ونائبًا - أن يوائم القانون الجنائي الفرنسي مع القصاص في الشريعة الإسلامية،[٣٩] فقد دافع عن الشريعة الإسلامية وطالب بتطبيقها على الأشخاص الذين يرتكبون مخالفات، بدل تطبيق قانون الأهالي الاستثنائي الذي كان من وضع المستوطنين الأوروبيين، وذلك بعد أن رأى فشل نابليون في تطبيق مرسوم ١٨٦٦ الخاص بالقضاء.[٤٠]

وقال الشيخ المكي في هذا الكتاب أن الحكومة لم تهتم بتوفير الأمن مما أدى إلى استفحال أعمال السلب والنهب التي لم تسلم منها حتى أملاك الأعيان من الأهالي وهو منهم، ووصف تلك الظاهرة بالآفة المرعبة حيث صار عدد من سكان الأرياف لا شغل لهم سوى القيام بهذه الأعمال من سلب أملاك الناس والهجوم ليلاً على ملكياتهم في الدواوير والقرى والمزارع المعزولة وأماكن أخرى.[٤١]

٥/٤- موقفه من مسألة حرق الغابات:

في سنة ١٨٨١ نشبت حرائق مهولة بمقاطعة قسنطينة أدت إلى إتلاف حوالي ١٥٥ ألف من الهكتارات الغابية بالشرق الجزائري، فقرّرت السلطات الفرنسية وضع لجنة لدراسة أسباب الحرائق، وكانت السلطات وبتحريض من المستوطنين تريد إثبات التهمة بأي طريقة على الأهالي لتسليط المزيد من العقوبات عليهم، وسلبهم ما تبقى من أراضيهم، وفرض غرامات جديدة. وكُلّف السيد تراي Treille بوضع تقرير عن ذلك، وصدر ذلك التقرير سنة ١٨٨١ واستدعي بعض ممثلي الأهالي وعلى رأسهم الشيخ المكي بن باديس، وأحمد بن سليمان قايد قصر الطير بريغة جنوب سطيف للإجابة عن أسئلة السيد تراي،[٤٢] فقام الاثنان بتحرير كتيب عن مشكلة حرق الغابة.[٤٣]

وفي هذا الكتيب وضّح المكي بن باديس للفرنسيين أن حرق الغابات لم يكن في الغالب من فعل الأهالي، وإنما هناك عوامل أخرى إنسانية وطبيعية وآلية، واحتج بأن الأهالي يمنعهم دينهم من حرق الغابات، وإنهم لا يستعملون خشب الغابة إلا للضرورة المنزلية وأشار إلى آية قرآنية وردت في سورة يس وهي قوله تعالى: "الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَاراً فَإِذَا أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ" [يس: ٨٠]. وذكر المكي بن باديس أن هناك نوعًا من الأشجار منها المرخ والعفار معروفة بأنها تشتعل عفويًا بالاتصال والفرك بعد طول جفاف في الصيف، كما احتج بما ورد في إحدى الجرائد المعاصرة عن حرق الغابات في منطقة كاليفورنيا الأمريكية.[٤٤]

٦/٤- مطالبته بإعطاء الأهالي حق التمثيل البرلماني:

لاحظ الشيخ المكي أثناء تمثيله للأهالي في المجلس العام أن أغلبية المسائل المتعلقة بالأهالي تناقش دون وجود ممثلين بعدد كاف عنهم، رغم أن الأهالي يساهمون بالنصيب الأكبر في الميزانية وهو ما يسبب إجحافًا في حقهم، فطالب في أكتوبر ١٨٨١ أمام المجلس العام بحق تمثيل الأهالي الجزائريين في المجالس المحلية، وحتى في مجلس النواب الفرنسي في باريس بعدد من النواب يتناسب مع عددهم، وذكر ابن باديس أن ذلك الأمر لو حصل فإن الأهالي

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

سيكون ممثلوهم أكبر عددًا من النواب الأوروبيين وسيمكنهم ذلك من إبلاغ جميع انشغالات الأهالي.[٤٥]

وكان المكي بن باديس قد انتدب من طرف ممثلي الأهالي للتحدث باسمهم في المجلي والرد على مزاعم السيد تراي Treille وهو من النواب الفرنسيين الذين كانوا يرون بأن التمثيل يجب أن يقتصر على المتجنسين فقط. وكان بقية الأعضاء هم: لخضر بن مراد، وأحمد بن سليمان، واسماعيل بن ماصارلي، ومحمد الطاهر بن الحاج علي معيزة،[٤٦] وهذا الطلب – أي التمثيل النيابي للأهالي في المجالس المنتخبة - سيصبح مطلبًا محوريًا لقادة الحركة الوطنية فيما بعد ممثلة في الأمير خالد وفرحات عباس من بعده.

خاتِمَةٌ

في الختام فإن المكي بن باديس الذي اعتبره كريستلو من أهم رجال السياسة الجزائريين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ووصفه بالمجدّد والمنظم والمفكر الذي عمل على حفظ الشخصية الجزائرية خلال أحلك الفترات الاستعمارية،[٤٧] هو من الشخصيات السياسية الهامة في جزائر القرن التاسع عشر، ومن الذين عملوا في ظل ظروف استثنائية، ومن موقعهم، على الحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه من حقوق الأهالي بحكمة، وعبر استخدام طرق ووسائل جديدة هي النقاشات، وإقناع الخصم بالحجج القوية، ونشر الكتيبات، وإرسال الرسائل للمسؤولين الفرنسيين لتبيين موقف النخبة الجزائرية المثقفة من السياسة الفرنسية في مختلف جوانبها، وتوضيح رؤية هذه النخبة وتصوراتها للمشروع الإصلاحي في الجزائر قبل ظهور الحركة الوطنية بشكلها المعروف، وهذا الوعي السياسي المبكر لا شك أنه ترك أثرًا في باقي أفراد الأسرة وتجلى بشكل أكثر ديناميكية مع المشروع الإصلاحي الكبير للشيخ عبد الحميد بن باديس الذي يكون قد ارتكز على هذا الإرث في بلورة وصياغة مشروعه.

الهَوامِشُ:

(١) اعتمدنا في ضبط نسبه على ما أورده كل من قوفيون ومحمد المهدي بن علي شغيب ، أنظر:

- Gouvion, M et E: ***Kitab Aâyane el Marhariba***, Alger, Fontana 1920, p 60

- محمد المهدي بن علي شغيب: **أم الحواضر في الماضي والحاضر**، دار البعث، قسنطينة، ١٩٨٠، ص ٣٢٠.

(2)Vayssettes, E: ***Histoire de Constantine sous la domination turque de 1517 à 1837***, in recueil de Constantine 1867, p 317.

(3)Gustave Mercier: ***Corpus des inscriptions arabes et turques de l'Algérie***, vol II département de Constantine, Paris, Ernest Leroux Editeur 1902,p 11-12.

4 - Vayssettes, E :Opcit,p 317.

(٥) أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج٤، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط١، ١٩٩٨، ص ٤٦٢.

(٦) آلان كريستلو: **المكي بن باديس وبعض نواحي الحركة الوطنية الجزائرية في القرن التاسع عشر**، مجلة الثقافة، ع ٦١، يناير- فبراير ١٩٨١، ص ٤٣.

(7)Cherbonneau :***Catalogue des manuscrits arabes de Si Said Ben Bachtarzi taleb de Constantine***, in Journal asiatique, oct-nov 1854 ,p 435.

(8) Gouvion, M et E: Op.cit., p 61.

(٩) أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج٤، ص ٤٦٢.

(١٠) آلان كريستلو: **المكي بن باديس**، المرجع السابق ، ص ٤٣.

(11)Gouvion, M et E: Op.cit., p 61.

(12)Francois Ducuing: ***L'exposition universelle1867 illustré***, Vol 1 , Paris Administration 1867, p 2-3.

(13)R.Cura: ***Cent Ans d'administration à Constantine,in Recueil de Cne 1937***, p 229

(١٤) أبو القاسم سعد الله: **محمد الشاذلي القسنطيني دراسة من خلال رسائله وشعره**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر:١٩٧٤، ص ٣٦.

(15) Gouvion, M et E: Op.cit., p 61.

(١٦) منهم أحمد ولد قادي من عمالة وهران الذي دون رحلته ونشرها تحت عنوان "**الرحلة القادية في مدح فرنسة وتبصير أهل البادية**"، أنظر: خالد زيادة: **ثلاث رحلات إلى باريس**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٩، ص ٥٥- ٩٠.

(17) Gouvion, M et E: Op.cit., p 61.

(١٨) آلان كريستلو: **المكي بن باديس**، المرجع السابق، ص ٥٠.

(١٩) المرجع نفسه، ص ٤٨.

(٢٠) آلان كريستلو: **حول بداية النهضة الجزائرية**: كتيب لعبد القادر المجاوي، مجلة الثقافة، ع ٤٦، أوت- سبتمبر ١٩٧٨، ص ٥٨.

(٢١) أقام بها مدة وتزوج فيها وأنجب ومن أبنائه مصطفى الذي عُيّن قاضيا بالبرواقية.

(٢٢) محمد علي دبوز: **نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة**، ج١، المطبعة التعاونية، دمشق، ١٩٦٥، ص ٩٦.

(٢٣) آلان كريستلو: **المكي بن باديس**، المرجع السابق ، ص٤٥- ٤٦.

(24) Allan Christellow : ***Intellectual history in a culture under siege: Algerian throught in the last half of the nineteenth century***, in middle eastern studies, vol 18, no 4, oct. 1982,p393

(٢٥) كمال كاتب: **أوروبيون أهالي ويهود بالجزائر (١٨٣٠- ١٩٦٢) تمثيل وحقائق السكان**، دار المعرفة، الجزائر، ٢٠١١، ص ٩٩.

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

(٢٦) يحي بوعزيز: **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج١، دار الهدى، عين مليلة ٢٠٠٩، ص ٤٨٣-٤٨٤.

(٢٧) صالح العنتري: **مجاعات قسنطينة**، تحقيق: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر:١٩٧٤، ص ٥٦.

(٢٨) ذكر ذلك الشيخ دبوز عند ترجمته لوالد الشيخ ابن باديس، أنظر: محمد علي دبوز: **نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة**، ج٢، المطبعة العربية الجزائر ١٩٧١، ص ٥١ ، وذكر سعد الله أن الأسرة كانت لها أملاك في وادي العثمانية، أنظر: أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج٤، ص ٤٦٤.

(29)Gouvion, M et E: Op.cit., p 62 .

(٣٠) يحي بوعزيز: **موضوعات وقضايا**، المرجع السابق، ص ٤٨٩.

(31) Louis Rin: ***Histoire de l'insurrection de 1871 en Algerie***, Alger, librairie Adolphe Jourdan 1891, p 214-215

(٣٢) يحي بوعزيز: **كفاح الجزائر من خلال الوثائق**، دار البصائر، الجزائر ٢٠٠٩، ص ٢٩٨.

(33) Renseignements pour le gouvernement glorieux sur divers intérêts de la population musulmane en Algérie, Constantine, imp Adolphe Braham 1889.

(٣٤) جمال قنان: **نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر (١٨٣٠ - ١٩١٤)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٣، ص ص ٢٠٦-٢٠٩.

(٣٥) أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج٤، ص ٤٦٢.

(36) ***Consistoire centrale des israélites de France***: ***Notes sur le projet de loi relatif a la naturalisation des israélites indigènes de l'Algérie***, Paris imp de Charles Shiller 1871,p3.

(٣٧) يحي بوعزيز: **كفاح الجزائر من خلال الوثائق**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر،٢٠٠٩، ص ١٨٧.

(38) ***Exposé des lois répressives pouvant s'appliquer aux voleurs de la campagne en Algérie, Constantine***, impr. de Marle, 1875.

(٣٩) أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج٧، دار الغرب الإسلامي، بيروت،ط١، ١٩٩٨، ص ٩٠.

(٤٠) أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج٤، ص ٤٦٣.

(41) Un administrateur de commune mixte: La sécurité en Algérie, Constantine, typographie Adolphe Braham 1884, p15.

(٤٢) شارل روبير آجرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا (١٨٧١- ١٩١٩)**، نقله للعربية م حاج مسعود وأ. بكلي ج١، دار الرائد للكتاب الجزائر، ص ٢٢٢.

(43) Réfutations des erreurs et fausses appréciations relatives aux incendies survenues en aout 1881.

(44) Incendies des forets du département de Constantine Aout 1881, rapport de M.Treille, Constantine, typographie Arnolet, Ad Braham successeur 1881,p8.

(45)Département de Constantine: Rapports et délibérations de la commission départementales cession d'octobre 1880 a Avril 1881, Constantine, typographie L .Arnolet Ad Braham 1881, p 193.

(46) Ibid, p 194.

(٤٧) آلان كريستلو: **المكي بن باديس**، المرجع السابق، ص ٤١.

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449